الأمم المتحدة
ECA/RFSD/2024/7/Rev.1

Distr.: General
16 April 2024

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

الدورة العاشرة

أديس أبابا (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٢٣-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٤

البند ٨ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

اجتماعات موازية لإجراء استعراض معمق للتقدم المحرز والتعلم من الأقران وإجراءات التسريع فيما يتعلق بالمواضيع الفرعية للمنتدى الإقليمي: العمل المناخي

تقرير مرجعي عن الموضوع الفرعي المتعلق بالعمل المناخي

أولا- مقدمة

١- لا يزال تغيّر المناخ يشكّل تهديدا وجوديا لأفريقيا ويعرّض للخطر الشديد تحقيق التطلعاتِ القارية في مجال التنمية، كما ترد في مختلف الخطط الإنمائية الوطنية، كخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢- فبموجب خطة عام ٢٠٣٠، يقضي الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة باتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره. ويتألف الهدف من خمس غايات يقاس التقدم المحرز فيها استنادا إلى ثمانية مؤشرات في المجموع. وقد أضيفت لهذا الهدف عدة أهداف من خطة عام ٢٠٦٣ التي وردت فيها تطلعات أفريقيا في ميدان التنمية وحُدّدت المجالات ذات الأولوية، وذلك حرصا على تحقيق اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئيا وقادرة على التكيف مع تغير للمناخ. وتشمل المجالات ذات الأولوية الإدارةَ المستدامةَ للموارد الطبيعية؛ وحفظَ التنوع البيولوجي والموارد الجينية والمنظومات البيئية؛ والأمن المائي؛ والقدرة على التكيف مع تغيّر المناخ والتأهب للكوارث الطبيعية والوقاية منها؛ والطاقة المتجددة؛ وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

٣- ويتناول هذا التقرير المرجعي التقدمَ المحرز نحو تحقيق الهدف ١٣ في أفريقيا. ويجري تناول الهدف ١ (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، والهدف ٢ (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسَّنة وتعزيز الزراعة المستدامة)، والهدف ١٦ (التشجيع

* ECA/RFSD/2024/1/Rev.3

A.24-00502 (A)

على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات)، والهدف ١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة). وستُسخلص من هذا التناول وجهات نظر أفريقية ورسائل رئيسية ستُقدّم في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٤، للمساهمة بها في عملية متابعة واستعراض الجهود المبذولة لتحقيق هذه الأهداف الخمسة.

٤- إن تغير المناخ والتنمية أمران متلازمان. فتغير المناخ هو نتيجة لأنماط الإنتاج والاستهلاك العالمية السابقة وما نتج عنها من زيادة في انبعاثات غازات الدفيئة، لكن لا بد من الإشارة إلى أن أفريقيا، التي تضم ١٧ في المائة من سكان العالم، لا تسهم سوى بنسبة ٤ في المائة في هذه الانبعاثات.[١] وعليه، فإن الإجراءات التي تُتخذ حاليا وفي المستقبل للتصدي لتغير المناخ ستتطلب إعمال نماذج إنمائية جديدة تقلل إلى حد كبير من هذه الانبعاثات.

٥- وتستمر انبعاثات غازات الدفيئة في التصاعد في جميع أنحاء العالم، وهو ما يقلل من احتمال تحقيق أفريقيا لأهدافها الإنمائية. فقد كان عام ٢٠٢٣ العام الأكثر دفئا على الإطلاق في جميع أنحاء العالم، حيث بلغ متوسط درجات حرارة الهواء عند سطح الأرض قرابة ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل عصر الصناعة.[٢] وكان ذلك العام أيضا الأكثر دفئا على الإطلاق في أفريقيا، حيث بلغت درجات الحرارة أيضا متوسط ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل عصر الصناعة.[٣] ووفقا للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، فقد زادت درجة حرارة أفريقيا، حتى عام ٢٠٢٢، بمقدار ٠,٨٨ درجة مئوية فوق متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٩٠، وارتفعت درجة حرارة القارة، خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٢٢، بمقدار ٠,٣ درجة مئوية لكل عقد في المتوسط، مقارنة بمقدار ٠,٢ درجة مئوية لكل عقد في الفترة ١٩٦١-١٩٩٠.[٤] ولذلك، تشهد أفريقيا احترارا كبيرا ومستمرا، كما يتضح أيضا من الزيادة السريعة في درجات الحرارة غير الطبيعية في القارة منذ بداية القرن الحادي والعشرين، مثلما هو مبين في الشكلين الأول والثاني.

(١) Statista, "Africa's share in global carbon dioxide (CO_2) emissions from 2000 to 2021", Energy & Environment database. Available at www.statista.com/statistics/1287508/africa-share-in-global-co2-emissions (accessed on 20 March 2024).

(٢) Copernicus Climate Change Service, "Global climate highlights 2023".

(٣) United States of America, National Centers for Environmental Information, "Annual 2023 global climate report", January 2024.

(٤) World Meteorological Organization, *State of the Climate in Africa, 2022* (Geneva, 2023).

الشكل الأول:

متوسط درجات الحرارة غير الطبيعية سنويا في جميع أنحاء أفريقيا، ١٩١٠-٢٠٢٣

(درجة مئوية)

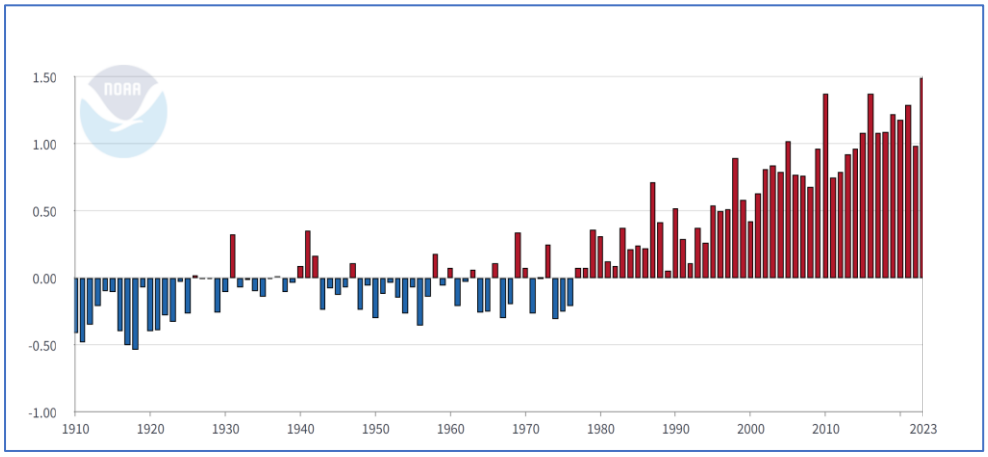

المصدر: United States of America, National Centers for Environmental Information, "Global Time Series", Climate at a Glance database. Available at www.ncei.noaa.gov/access/monitoring/climate-at-a-glance/global/time-series (accessed on 10 February 2024).

الشكل الثاني:

متوسط درجات الحرارة غير الطبيعية في أفريقيا للفترة ١٩٥٠-٢٠٢٢، بالمقارنة بمتوسط الفترة ١٩٩١-٢٠٢٠

(درجة مئوية)

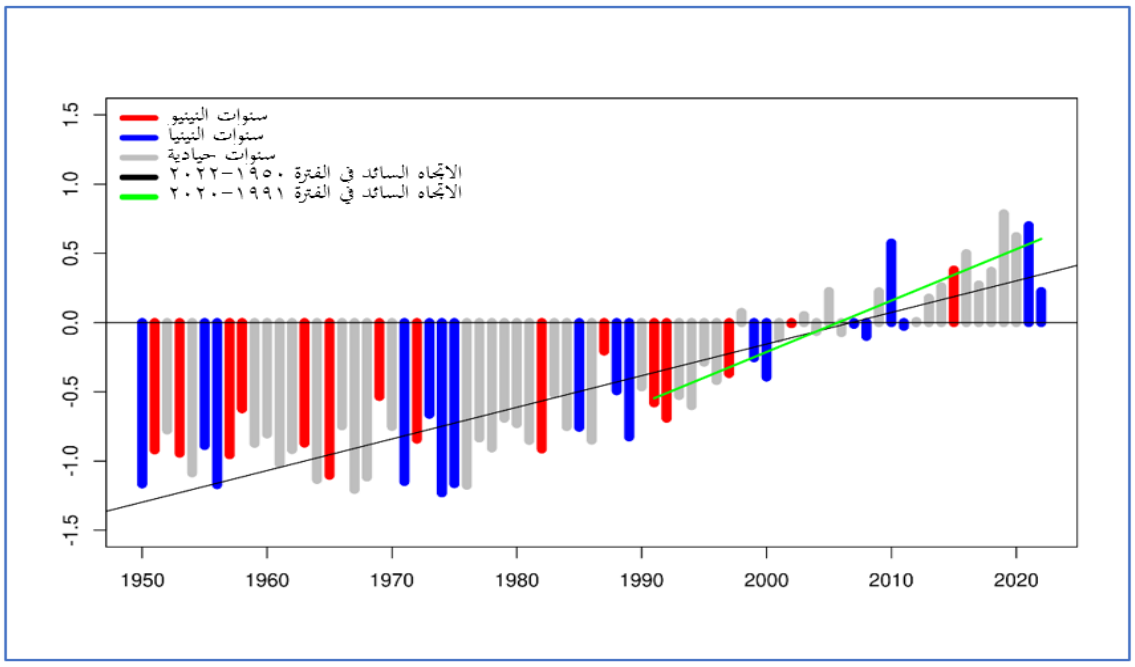

المصدر: United States of America, National Centers for Environmental Information, "Global Time Series", Climate at a Glance database. Available at www.ncei.noaa.gov/access/monitoring/climate-at-a-glance/global/time-series (accessed on 10 February 2024).

٦- ويبيّن التقرير التجميعي عن الحوار الفني للتقييم العالمي الأول (FCCC/SB/2023/9)، الذي أُعدّ عملا بالمادة ١٤ من اتفاق باريس وقُدّم واستُعرض في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أن التوجهات المناخية الحالية تجعل الكرة الأرضية في مسار يقربها من ٣ درجات مئوية من الاحترار. وبذلك يتعين اتخاذ إجراءات مناخية عالمية عاجلة وطموحة ومتضافرة لدعم تطلعات أفريقيا لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة. وينبغي استخدام حلول ابتكارية تُحوّل التحديات الناجمة عن تغير المناخ إلى فرص إنمائية، وتمكّن من الاستفادة من الموارد الطبيعية الوفيرة التي تتمتع بها أفريقيا، بما في ذلك إمكاناتها الهائلة في مجال الطاقة المتجددة واحتياطياتها الضخمة من المعادن ذات الأهمية البالغة.

٧- لقد اتُّفِق على نتائج التقييم العالمي الأول (FCCC/PA/CMA/2023/L.17) في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف. وبُني هذا التقييم على أُسس ميثاق غلاسكو للمناخ الذي أسفرت عنه الدورة السادسة والعشرون، وعلى خطة شرم الشيخ التنفيذية التي انبثقت عن الدورة السابعة والعشرين. وإذا ما جرى العمل بهذه النصوص بطريقة متضافرة وطموحة، فإن التدابير الواردة فيها يمكن أن تتيح لأفريقيا الفرصة لتحويل تحدياتها المتعلقة بتغير المناخ إلى فرص إنمائية تفضي إلى التحوّل والشمول والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، وهو ما من شأنه ألا يترك أحدا خلف الركب.

٨- وشملت هذه التدابير الاتفاقَ على الانتقال بعيدا عن جميع أشكال استخدام الوقود الأحفوري بطريقة عادلة ومنظمة ومنصفة؛ وتشجيع الأطراف على أن تقدّم، في مساهماتها المحددة وطنيا المنقحة المقبلة، المنتظرة في غضون عام ٢٠٢٥، أهدافًا طموحة جدا على نطاق الاقتصاد ككل لخفض الانبعاثات؛ والعمل على تحقيق هدف مضاعفة القدرة العالمية للطاقة المتجددة إلى ثلاثة أمثالها ومضاعفة كفاءة الطاقة؛ والإقرار بالحاجة إلى زيادة تمويل إجراءات التكيّف زيادة كبيرة، بما يتجاوز التعهد بمضاعفته المقدم في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف؛ ومواصلة الحراك من أجل إصلاح الهيكل المالي العالمي؛ وإطلاق 'إطار عمل الإمارات للمرونة المناخية العالمية'، بما يتماشى مع الهدف العالمي المتعلق بالتكيّف؛ و'برنامج عمل الإمارات للانتقال العادل'، استنادا إلى نتائج الدورة السابعة والعشرين؛ و'برنامج العمل للتعجيل بتوسيع نطاق طموحات التخفيف وتنفيذها'، استنادا إلى نتائج الدورة السادسة والعشرين؛ وإلزام كل رئاسة بتعيين بطل للمناخ من الشباب؛ وبرنامج التنفيذ المتعلق بالتكنولوجيا.

٩- لقد بدأت بلورة نتائج الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف التي تتعلق بأفريقيا تحديدا بالاتفاقات التي جرى التوصل إليها في قمة المناخ الأفريقية، المعقودة في نيروبي في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣، وتناولت قضايا تتعلق بالنمو الأخضر والحلول في مجال التمويل المناخي لأفريقيا والعالم. وسبق مؤتمرَ قمة المناخ الأفريقية انعقادُ كل من المؤتمر الحادي عشر المعني بتغير المناخ والتنمية في أفريقيا ومحادثات المناخ الأفريقية، وكلاهما حدثان رئيسيان

لبرنامج المناخ من أجل التنمية في أفريقيا، حيث كان الحدث الأول بمثابة الجزء التقني في إطار الموضوع نفسه. ويجري تنفيذ 'برنامج المناخ من أجل التنمية في أفريقيا'، بالشراكة مع تحالف عموم أفريقيا للعدالة المناخية، وهو برنامج مشترك بين مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، وكان مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي قد كلَّفه، في عام ٢٠٠٩، بمساعدة الدول الأفريقية على إيجاد استجابة إقليمية مشتركة ومنسقة إزاء تغير المناخ. وقبل القمة أيضا، عُقدت الدورة العادية التاسعة عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في آب/أغسطس ٢٠٢٣. وقد انبثقت عن جميع الاجتماعات المذكورة أعلاه أفكار حاسمة بشأن العمل المناخي من أجل أفريقيا، وهي الأفكار التي ترد في هذا تقرير المرجعي.

١٠- وفي عام ٢٠٢٣، بدأ تنفيذ 'استراتيجية وخطة عمل الاتحاد الأفريقي المتعلقة بتغير المناخ والتنمية المرنة (٢٠٢٢-٢٠٣٢)'، وأيدت اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة التابعة للاتحاد الأفريقي 'استراتيجية وخطة عمل أفريقيا للتنوع البيولوجي'. وأعربت اللجنة أيضا عن تأييدها للاقتراح الداعي إلى أن يكون برنامج المناخ من أجل التنمية في أفريقيا المشترك بين مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي بمثابة إحدى المنصات الرئيسية لتنفيذ 'استراتيجية وخطة العمل المتعلقة بتغير المناخ والتنمية المرنة (٢٠٢٢-٢٠٣٢)'.[٥] وضمن منظومة الأمم المتحدة، يركز التحالف الرابع القائم على الفرص والقضايا على تعزيز العمل المناخي والقدرة على الصمود، بما في ذلك العمل على التكيف مع الخسائر والأضرار، والنظم الغذائية، والأمن الغذائي. والغرض من التحالف هو إذكاء الوعي وتحقيق التقارب عبر منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتكيف مع السياق الأفريقي لأسواق الكربون، ومبادلة الديون بالاستثمار في المناخ، والسندات الخضراء والزرقاء، ونهج الميْزنة المستدامة، وتسهيلات التمويل المختلط.

ثانيا- الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا: الإنجازات والاتجاهات السائدة فيما يتعلق بالتخفيف والتكيّف المتصلين بالمناخ

١١- لا يزال التقدم المحرز بشأن الهدف ١٣ في أفريقيا محدودا للغاية بوجه عام. ويتعين اتخاذ إجراءات عاجلة على الصعيدين الإقليمي والدولي معا إذا ما أُريدَ تحقيق هذا الهدف في القارة.

(٥) African Union, document STC5/ARDWE/MIN, report of the fifth ordinary session of the Specialized Technical Committee on Agriculture, Rural Development, Water and Environment, 14–17 November 2023.

ألف- الغاية ١٣-١: تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك المخاطر

١٢- إذا كانت ظواهر الطقس القاسية طبيعية، فإن تغير المناخ يجعلها أكثر تواترا وقساوة. وأفريقيا هي المنطقة الأكثر تضررا على نحو غير متناسب من الآثار الضارة لتغير المناخ، بينما قدرتها على التكيف محدودة للغاية. وتشمل هذه الآثار الضارة تزايد تواتر وشدة ظواهر الطقس القاسية، مثل الجفاف والفيضانات وموجات الحر؛ وعدم انتظام المواسم؛ وحدوث تحولات في مناطق النظم البيئية للإنتاج الزراعي؛ وفقدان التنوع البيولوجي. ويمكن أن تتسبب هذه الآثار بدورها في انخفاض الإنتاجية الزراعية، وانهيارات أرضية، وإلحاق الضرر بالهياكل الأساسية، وانعدام الأمن البشري والنزوح، وفي نزاعات مسلحة، وانتشار الأمراض المنقولة بواسطة النواقل.

١٣- وتشير التقديرات إلى أن البلدان الأفريقية تخسر في المتوسط ٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي سنويا بسبب الآثار الضارة لتغير المناخ؛ وفي بعض الحالات، تصل هذه الخسارة إلى ١٥ في المائة.[٦] واعتبارا من عام ٢٠١٧، قامت الدول الأفريقية باستثمارات في إجراءات التكيف بلغ مجموعها ما بين ٢ و٩ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وكثيرا ما كانت هذه الاستثمارات أكبر من المبالغ التي خصصتها تلك الدول للرعاية الصحية والتعليم وغير ذلك من الخدمات العامة الحيوية، ومن المرجح أن تكون قد زادت عن ذلك منذ ذلك الحين.[٧] ويؤدي تغير المناخ إلى عدم المساواة ويتسبب في الوقوع في براثن الفقر، التي يتعرض لها الأطفال والمراهقون بوجه خاص، ويطيل أمدها.

١٤- وأحد الأمثلة على تزايد الخسائر الناجمة عن الآثار الضارة لتغير المناخ على البلدان الأفريقية هو الخسائر الفادحة في الأرواح والأضرار الاقتصادية التي لحقت بزمبابوي وملاوي وموزامبيق في آذار/مارس ٢٠١٩ بسبب إعصار 'إيداي' الاستوائي الذي أثّر على أكثر من ١,٥ مليون شخص وتسبب في وفاة قرابة ٦٠٠ شخص وأسفر عن خسائر اقتصادية بلغت قيمتها الإجمالية أكثر من ٣ مليارات دولار.[٨] وفي أيار/مايو ٢٠٢٣، تعرضت رواندا لفيضانات وانهيارات أرضية شديدة ومميتة، أدت إلى وفاة ١٣١ شخصا وألحقت أضرارا بأكثر من ١٠ آلاف منزل. وصُنفت هذه الكارثة على أنها حدثٌ قاهر من حوادث الطقس،

(٦) African Development Bank, United Nations Environment Programme and ECA, *Climate Change Impacts on Africa's Economic Growth* (Abidjan, Côte d'Ivoire, African Development Bank, 2019).

(٧) Climate for Development in Africa, "Information brief: Africa is spending more than its fair share for adaptation" (Addis Ababa, ECA, 2017).

(٨) Alberto Bento Charrua, and others, "Impacts of the Tropical Cyclone Idai in Mozambique: a multi-temporal Landsat satellite imagery analysis", *Remote Sensing*, vol. 13, No. 2 (2021).

بالنظر إلى حجم تأثيرها على مستوى السكان والاقتصاد معا.[٩] ومنذ عام ٢٠١٨، أصبح نحو ١٨,٤ مليون طفل في شرق أفريقيا وجنوبها نازحا داخليا بسبب الكوارث المرتبطة بالطقس، أي بمعدل نحو ٤٠٠ ٨ طفل نازح يوميا.[١٠]

١٥- ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن الخسائر والأضرار المتصلة بالمناخ آخذة في الازدياد بسبب انخفاض مستويات التخفيف والتكيف. وأفاد البرنامج أن الاقتصادات الخمسة والخمسين الأكثر عرضة للتأثر بالمناخ سبق لها أن تكبدت وحدها خسائر وأضرارا بلغت قيمتها في المجموع أكثر من ٥٠٠ مليار دولار منذ عام ٢٠٠٣.[١١] وبما أنه كان يوجد في أفريقيا، في شباط/فبراير ٢٠٢٤، ثلاثة وثلاثون بلدا من مجموع البلدان الخمسة والأربعين الأقل نموا،[١٢] وأن تسعة من البلدان العشرة المصنفة على أنها الأكثر عرضة لاضطرابات المناخ كانت في أفريقيا،[١٣] فقد تكبدت القارة العبء الأكبر من الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ.

١- المؤشر ١٣-١-١: عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل ١٠٠ ألف شخص

١٦- يبيّن الشكل الثالث عدد الوفيات والمفقودين بسبب الكوارث الطبيعية بين كل ١٠٠ ألف من السكان في العديد من البلدان في عام ٢٠٢١. واعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، أشارت بيانات الإبلاغ المتعلقة بإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠ إلى أن المتوسط العالمي لمعدل الوفيات المرتبطة بالكوارث قد انخفض من ١,٦٠ لكل ١٠٠ ألف من السكان في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ إلى ١,١٥ في الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢ (وفي ذلك انخفاض بنسبة ٢٨ في المائة) وأن متوسط عدد الوفيات المرتبطة بالكوارث بلغ سنويا، بالأرقام المطلقة، ٧٨٩ ٤١ حالة وفاة، وذلك في الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٢. وفي أفريقيا، لم يتغير متوسط معدل الوفيات المرتبطة بالكوارث من بين كل ١٠٠ ألف نسمة إلا قليلا منذ عام ٢٠٠٥، حيث ارتفع ارتفاعا طفيفا من ٢,٣٥ في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤ إلى ٢,٣٩ في الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢، بينما زاد عدد الوفيات المرتبطة بالكوارث سنويا عن ١٥ ألف حالة وفاة في الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٢. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتغير عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث إلا قليلا منذ عام ٢٠٠٥، حيث ارتفع من ٩٢٩ ١ من بين كل

[٩] International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, “Operational update: Rwanda – floods and landslides” (Geneva, 2023).

[١٠] Internal Displacement Monitoring Centre, Displacement Data data set. Available at www.internal-displacement.org/database/displacement-data (accessed on 16 February 2024).

[١١] UNEP, Adaptation Gap Report 2023: Underfinanced, Underprepared – Inadequate Investment and Planning on Climate Adaptation Leaves World Exposed (Nairobi, 2023).

[١٢] United Nations Conference on Trade and Development, “UN list of least developed countries”.

[١٣] University of Notre Dame, Notre Dame Global Adaptation Index. Available at https://gain.nd.edu/our-work/country-index/rankings/ (accessed on 16 February 2024).

١٠٠ ألف نسمة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤ إلى ٢ ٠٣٨ في الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢. وقد تأثر بالكوارث في أفريقيا، في المتوسط، أكثر من ٢٢ مليون شخص كل عام في الفترة بين ٢٠١٥ و٢٠٢٠.[١٤]

الشكل الثالث:

معدل الوفيات والمفقودين بسبب الكوارث الطبيعية، ٢٠٢١ (العدد لكل ١٠٠ ألف من السكان)

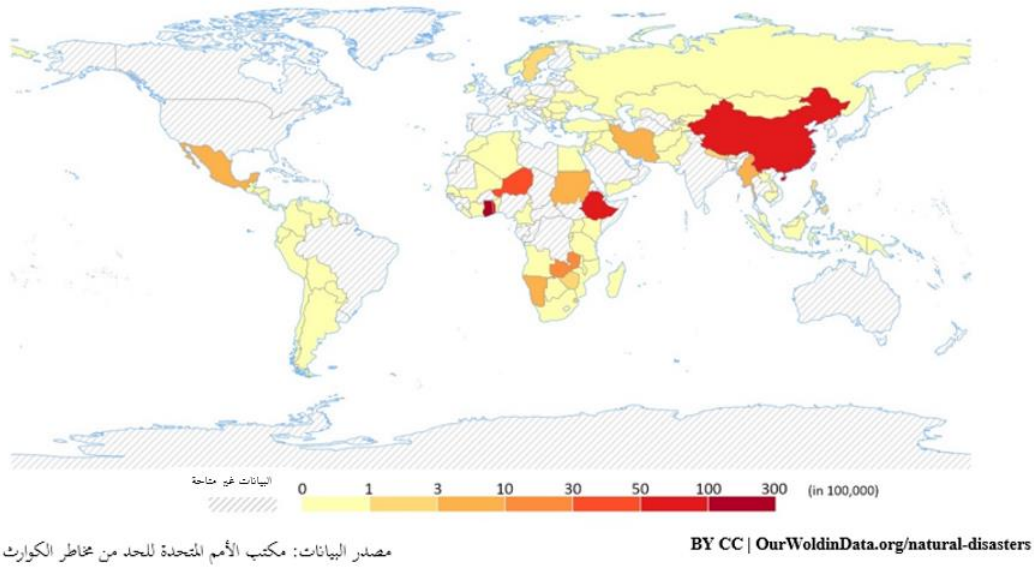

مصدر البيانات: مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

المصدر: Our World in Data, "Rate of deaths and missing persons due to natural disasters, 2021", Natural Disasters database. Available at https://ourworldindata.org/grapher/deaths-and-missing-persons-due-to-natural-disasters (accessed on 16 February 2024).

٢- المؤشر ١٣-١-٢: عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠

١٧- تشير البيانات المبلَّغ عنها فيما يتعلق بإطار سنداي إلى أن ٢٩ بلدا أفريقيا يملك استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من أخطار الكوارث. وهذا العدد منخفض إلى حد ما بالنظر إلى وجود ١٢٦ بلدا في جميع أنحاء العالم أبلغ عن اعتماده استراتيجيات وطنية ووجود ١٠٢ من البلدان التي أبلغت عن اعتمادها استراتيجيات محلية. ويَرِد بيانُ هذا الاختلال بين أفريقيا وبقية العالم في الشكل الرابع، حيث تقيس قِيَم المؤشر بين صفر و ١ المبينة على الخريطة

(١٤) United Nations, Office for Disaster Risk Reduction, "Target reporting: map", Measuring Implementation of the Sendai Framework dashboard. Available at https://sendaimonitor.undrr.org/ (accessed on 16 February 2024).

مدى إقدام الدول على اعتماد استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث في عام ٢٠٢٢؛ وكلما ارتفعت قيمة المؤشر، يعني ذلك زيادة اعتماد هذه الاستراتيجيات وتنفيذها.

الشكل الرابع:

خريطة استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث المعمول بها في جميع أنحاء العالم، ٢٠٢٢ (رقم تعريفي يمثل عدد الاستراتيجيات المعمول بها)

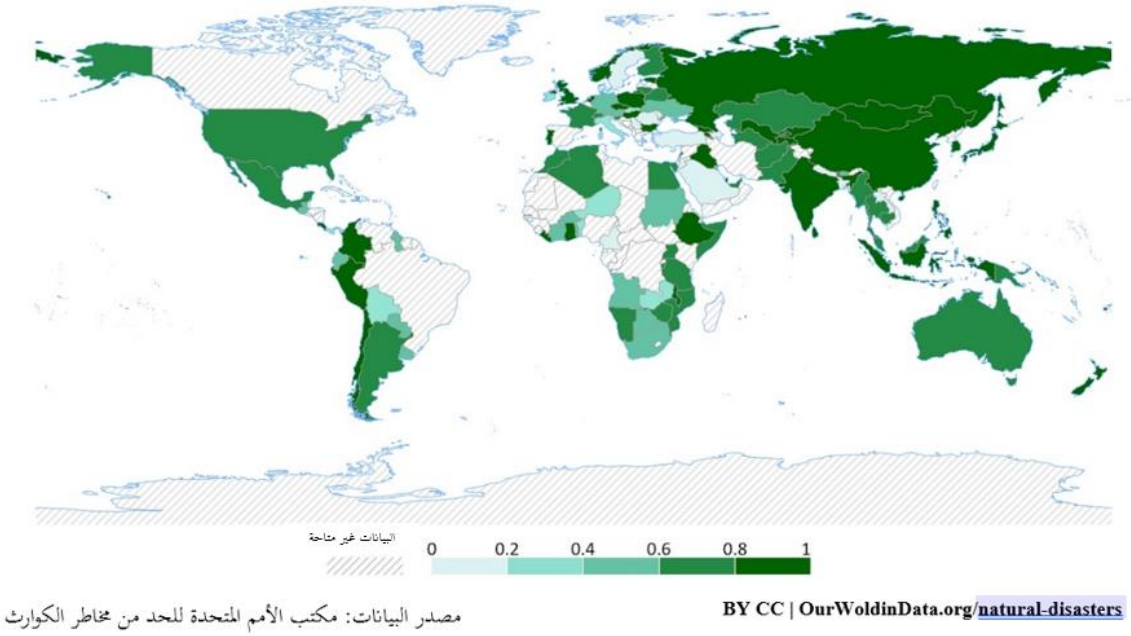

المصدر: Our World in Data, “Adoption and implementation of policies to reduce disaster risk, 2022”, Natural Disasters database. Available at https://ourworldindata.org/grapher/deaths-and-missing-persons-due-to-natural-disasters (accessed on 16 February 2024).

٣- المؤشر ١٣-١-٣: نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث

١٨- في أفريقيا، أفادت ٢٨ مدينة مشاركة في مبادرة ”جعل المدن قادرة على الصمود بحلول عام ٢٠٣٠“ بأنها وضعت واعتمدت استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث.

الشكل الخامس:

عدد الحكومات المحلية التي اعتمدت استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث، ٢٠٢٢

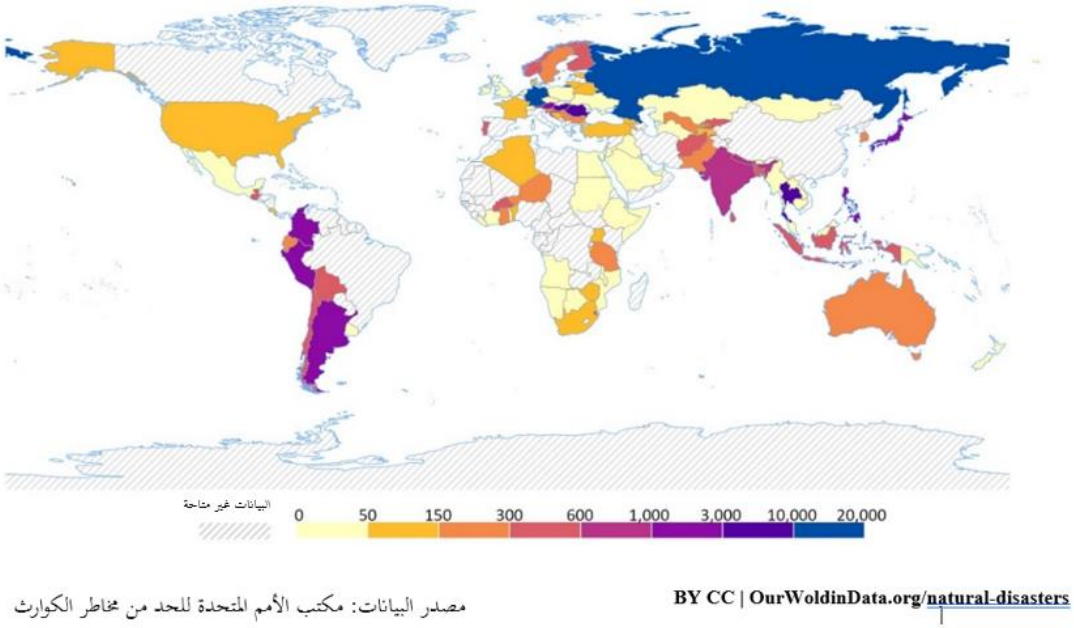

المصدر: Our World in Data, “Number of local governments with disaster risk reduction strategies, 2022”, Natural Disasters database. Available at https://ourworldindata.org/grapher/local-govts-risk-reduction (accessed on 16 February 2024).

باء- الغاية ١٣-٢: إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية

١٩- الغرض من هذه الغاية هو تشجيع الدول على استخدام أدوات مثل المساهمات المحددة وطنيا وخطط التكيُّف الوطنية لإدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في الإجراءات التي تتخذها على المستوى المحلي.

١- المؤشر ١٣-٢-١: عدد البلدان التي لديها مساهمات محددة وطنيا، واستراتيجيات طويلة الأجل، وخطط تكيُّف وطنية، وبلاغات متعلقة بالتكيف، على نحو ما تفاد به أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

٢٠- لقد اتخذت الحكومات الأفريقية خطوات مهمة لمكافحة تغير المناخ. فقد صدقت جميع الدول الأفريقية، باستثناء دولة واحدة، على اتفاق باريس وأعلنت عن مساهمات طموحة محددة وطنيا في إطار الاستجابة العالمية لتغير المناخ. وكانت الأطراف في اتفاق باريس مطالَبة بتقديم صيغتها المنقحة الأولى من مساهماتها المحددة وطنيا في عام ٢٠٢٠. وحتى شباط/فبراير ٢٠٢٤، قدمت ٤٥ دولة أفريقية مساهمات محدثة محددة وطنيا[١٥]

(١٥) Secretariat of the United Nations Framework Convention on Climate Change, Nationally Determined Contributions Registry. Available at https://unfccc.int/NDCREG (accessed on 16 February 2024).

ضمت ٢٣ منها أهدافا أكثر طموحا؛[١٦] وقد سن عدد من الدول قوانين متعددة مكرسة ونفذ سياسات محددة تتعلق بتغير المناخ؛[١٧] وكان ٢١ بلدا من البلدان النامية الثلاثة والخمسين التي قدمت خططا وطنية للتكيف دولا أفريقية؛[١٨] وثماني دول من الدول الثماني والستين التي قدمت استراتيجيات إنمائية طويلة الأجل منخفضة الانبعاثات كانت في أفريقيا.[١٩] وفي عام ٢٠١٧، كانت الدول الأفريقية تخصص حصصا كبيرة من ناتجها المحلي الإجمالي لإجراءات التكيف مع المناخ.[٢٠] واعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، مَنحت الدول الأفريقية الأولوية، في أكثر من ٧٠ في المائة من الالتزامات المناخية التي تعهدت بها في مساهماتها المحددة وطنيا، لقطاعي الزراعة والطاقة النظيفة،[٢١] اللذين بَرزا باعتبارهما محفزين للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لما ينطويان عليه من إمكانات لتحسين مشاركة الجميع في الاقتصاد.

٢- المؤشر ١٣-٢-٢: مجموع انبعاثات غازات الدفيئة سنويا

٢١- مثلما يتبين في الشكل السادس، تشكل الانبعاثات الأفريقية جزءا ضئيلا من المجموع العالمي، وهي الحالة السائدة منذ سنوات عديدة. وأكبر مسبب للانبعاثات في القارة هي جنوب إفريقيا، تليها نيجيريا ثم مصر، وهي الدول التي تسبب مجتمعةً النسبة الغالبة من الانبعاثات الأفريقية.[٢٢]

(١٦) Climate Watch, "NDC Enhancement Tracker", Explore Nationally Determined Contributions database. Available at www.climatewatchdata.org/ndcs-explore (accessed on 16 February 2024).

(١٧) Grantham Research Institute, Climate Change Laws of the World database. Available at https://climate-laws.org/ (accessed on 16 February 2024).

(١٨) United Nations, Submitted National Adaptation Plans from Developing Country Parties. Available at https://napcentral.org/submitted-naps (accessed on 16 February 2024).

(١٩) Secretariat of the United Nations Framework Convention on Climate Change, "Long-term low-emission climate-resilient development strategies landscape in Africa", 12 December 2023.

(٢٠) ECA, "Africa spending more than its fair share for climate adaptation".

(٢١) Secretariat of the United Nations Framework Convention on Climate Change, "Climate change is an increasing threat to Africa", 27 October 2020.

(٢٢) Monica Crippa and others, *GHG Emissions of All World Countries, 2023* (Luxembourg, Publications Office of the European Union, 2023).

الشكل السادس:

إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة

(جيغاطن)

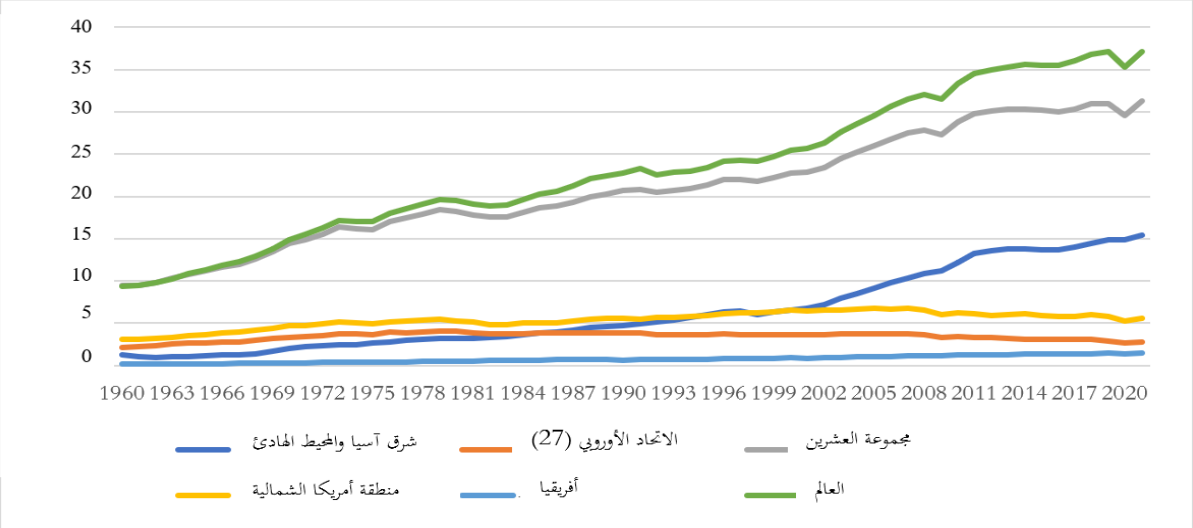

المصدر: Climate Watch, Historical GHG Emissions database. Available at www.climatewatchdata.org (accessed on 16 February 2024).

٢٢- وكما يتبين في الشكل السابع، فقد بلغ متوسط انبعاثات الكربون للفرد الواحد في أفريقيا ككل، اعتبارا من عام ٢٠٢٠، طنا واحدا فقط، مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ ٤,٧٠ أطنان؛ وبلغ المتوسط بالنسبة لأمريكا الشمالية ١٥ طنا، وبالنسبة لبلدان مجموعة الـ ٢٠ بلغ ٦,١٤ أطنان، وبالنسبة لشرق آسيا والمحيط الهادئ بلغ ٦,٦١ أطنان، وبالنسبة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بلغ ٦,٢٥ أطنان. وحتى إذا ما أخذنا في الاعتبار غازات الدفيئة، أيا كان مصادرها وأيا كان الاستخدام، فإن حصة الفرد الواحد منها في أفريقيا تظل الأدنى على الإطلاق.

الشكل السابع:

متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غازات الدفيئة، ٢٠٢٠

(طن للفرد الواحد)

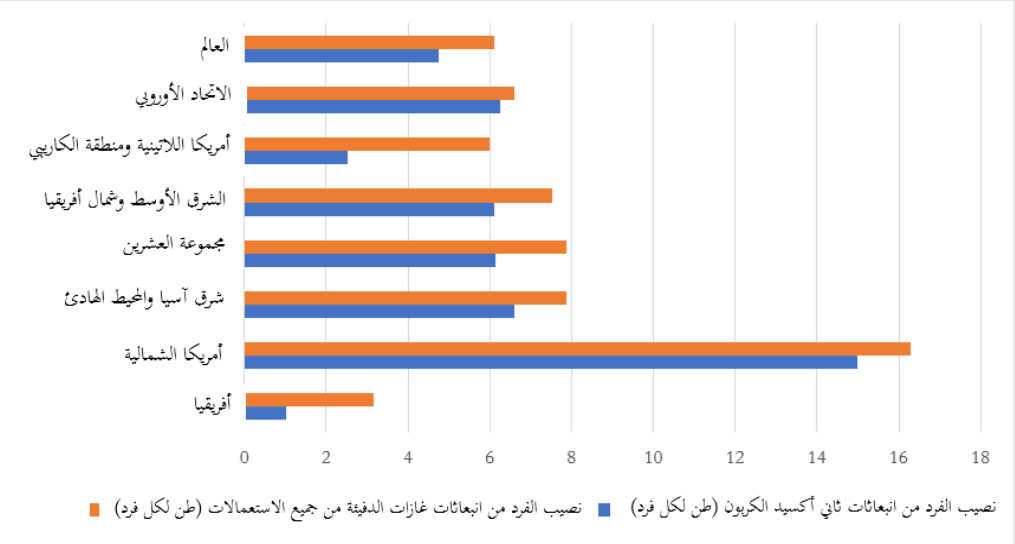

المصدر: Climate Watch, Historical GHG Emissions database. Available at www.climatewatchdata.org (accessed on 16 February 2024).

جيم- الغاية ١٣-٣: تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية بشأن التخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به

٢٣- البيانات المتاحة بشأن هذه الغاية محدودة ولكنها آخذة في التحسن. ويجري تنفيذ عدد من المبادرات في جميع أنحاء أفريقيا ترمي إلى تحسين وفرة البيانات. ومن هذه المبادرات 'برنامج العمل العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة'، الذي أنشأته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بغية التحفيز على العمل على جميع مستويات التعليم وتوسيع نطاقه لتعزيز التنمية المستدامة. وثمة مبادرة أخرى هي 'تحالف الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب والتوعية العامة في مجال تغير المناخ'، الذي يجمع عددا من الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، لتعزيز التعاون الدولي دعما للعمل المتعلق بالتثقيف والتدريب والتوعية العامة في مجال تغير المناخ والمشاركة العامة والوصول إلى المعلومات.[٢٣]

٢٤- والمؤشر الوحيد المستخدم لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف هو المؤشر ١٣-٣-١: مدى تعميم مراعاة (أ) تعليم المواطنة العالمية؛ و(ب) التعليم من أجل التنمية المستدامة

(٢٣) Secretariat of the United Nations Framework Convention on Climate Change, "United Nations Alliance on Action for Climate Empowerment".

في: ’١‘ سياسات التعليم الوطنية؛ ’٢‘ والمناهج الدراسية؛ ’٣‘ وتدريب المعلمين؛ ’٤‘ وتقييم الطلاب. ومن الأمثلة على هذا التقدم ملاحظة أن بوركينا فاسو والجزائر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وملاوي وموريشيوس قامت بتعميم المواطنة العالمية والتنمية المستدامة في برامجها لتدريب المعلمين.[٢٤]

دال- الغاية ١٣-أ: تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره ١٠٠ مليار دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠ من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات تخفيف مجدية وشفافية في التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل بتزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن

٢٥- المؤشر الوحيد المستخدم لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الغاية هو المؤشر ١٣-أ-١: المبالغ المقدمة والمجمَّعة سنويا بدولارات الولايات المتحدة فيما يتعلق باستمرار الهدف الجماعي الحالي المتعلق بتعبئة الأموال للوفاء بالتزام توفير ١٠٠ مليار دولار إلى غاية عام ٢٠٢٥. ولم تتحقق الغاية المتمثلة في تعبئة ١٠٠ مليار دولار سنويا، وفقا لاتفاقية باريس، رغم أن هذا المبلغ أقل بكثير مما هو مطلوب. وتشير التقديرات المستمدة من المساهمات المحددة وطنيا للدول الأفريقية، التي تفتقر إلى أسلوب موحد في وضع التقديرات، إلى أن تلك الدول ستحتاج إلى قرابة ٣ تريليونات دولار بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٣٠ من أجل تنفيذ اتفاق باريس، منها ما لا يقل عن ١,٢ تريليون دولار لإجراءات التكيف.[٢٥] ولم تتلق البلدان النامية سوى ٢٩ مليار دولار من تدفقات التمويل العام لإجراءات التكيف في عام ٢٠٢٠، علما أن أفريقيا تلقت ١١,٤ مليار دولار، أي ما يعادل ٣٩ في المائة من إجمالي تدفقات التمويل المناخي الموجه إلى القارة. وتلقت البلدان الأكثر ضعفا حصة أقل من التمويل الموجه للتكيف مع المناخ. وتطلب مجموعة المفاوضين الأفريقية المعنية بتغير المناخ تعبئة ١,٣ تريليون دولار لتمويل العمل المناخي بحلول عام ٢٠٣٠.[٢٦] وما جرى تعبئته بالفعل لا يمثل سوى جزء يسير من ذلك المبلغ. وتظل كمية ونوعية التمويل المخصص للعمل المناخي المتاح حاليا موضع خلاف كبير، حيث تشير تقديرات منظمة ’أوكسفام‘ إلى أن رُبع التمويل المناخي الذي يُقدَّم فعليا للبلدان النامية يأتي في صورة منح، والباقي عبارة عن قروض

(٢٤) Our World in Data, “Mainstreaming of global citizenship and sustainable development into teacher education, 2020”, Education and Knowledge database. Available at https://ourworldindata.org/grapher/mainstreaming-sustainable-development-into-teacher-education (accessed on 22 March 2024).

(٢٥) Africa nationally determined contributions hub, Doubling Down on Delivering Africa’s Climate Action Priorities: Policy Recommendations from the Africa NDC Hub – a Summary Report for COP27 December 2022 (Abidjan, Côte d’Ivoire, African Development Bank; Addis Ababa, ECA; Addis Ababa, African Union; 2022).

(٢٦) UNEP, Adaptation Gap Report 2022: Too Little, Too Slow – Climate Adaptation Failure Puts World at Risk (Nairobi, 2022).

بالأساس، وكثير منها تمنح بأسعار الفائدة التجارية.[٢٧] ويتعين على الدول الأفريقية أن تمنح الأولوية للعمل المتعلق بالتكيف، ولا بد للحكومات والشركاء الإنمائيين من الاستمرار في تعزيز طموحاتهم فيما يتعلق بالتنمية منخفضة الكربون وتسريع الجهود التي تبذل من أجل التكيف.

٢٦- وقد خُصصت نسبة ٢,٤ في المائة فقط من التمويل المناخي المتعدد الأطراف للمشروعات التي تراعي الاعتبارات المتعلقة بالأطفال بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٢٣.[٢٨] فالتمويل والعمل المتعلقان بالمناخ اللذان يتجاهلان عُرضة الأطفال للمخاطر وقابليتهم للتأثر على وجه التحديد يؤديان إلى إضعاف فعالية تدابير الاستجابة لتغير المناخ وقد يسهمان فيما يترتب من نتائج اجتماعية سلبية وفي مفاقمة عدم المساواة.

٢٧- وفيما يتعلق بتمويل العمل المناخي من صندوق المناخ الأخضر، فإن أفريقيا وإن كانت تعد، اعتبارا من آذار/مارس ٢٠٢٤، المنطقة التي تلقت أكبر نسبة (٣٨ في المائة) من المخصصات من التزامات الصندوق التي بلغت ١٣,٩ مليار دولار،[٢٩] فإن ما يقرب من نصف الموارد الملتزم بها والتي تبلغ ٥,٣ مليار دولار تأتي من القطاع الخاص. وهذه النسبة مرتفعة جدا مقارنة بالمناطق الأخرى. فعلى سبيل المثال، ثمة ٣٠ في المائة فقط من المبلغ الملتزم به لدول آسيا والمحيط الهادئ، وقدره ٣,١٣ مليار دولار، يأتي من القطاع الخاص، ونسبة ٢٢ في المائة فقط من المبلغ الملتزم به لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وقدره ٣,٣ مليار دولار، يأتي من القطاع الخاص.[٣٠]

هاء- الغاية ١٣-ب: تعزيز الآليات اللازمة لتحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة

٢٨- المؤشر الوحيد المستخدم لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الغاية هو المؤشر ١٣-ب-١: عدد أقلّ البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية التي لديها مساهمات محددة وطنيا واستراتيجيات طويلة الأجل وخطط تكيُّف وبلاغات متعلقة بالتكيف، على نحو ما تُفاد به

(٢٧) Oxfam, Climate Finance Shadow Report, 2023: Assessing the Delivery of the $100 Billion Commitment (Oxford, 2023).

(٢٨) Children's Environmental Rights Initiative, *Falling Short: Addressing the Climate Finance Gap for Children* (Capita, Greenville, South Carolina, United States of America; Plan International, Woking, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland; Save the Children International, London; United Nations Children's Fund (UNICEF), New York; 2023).

(٢٩) Green Climate Fund, "Africa", GCF Spotlight. Available at https://gcfrod.blob.core.windows.net/public/odl/pdf/africa.pdf (accessed on 21 March 2024).

(٣٠) Green Climate Fund, "Approved portfolio: financing", Open Data Library. Available at https://data.greenclimate.fund/public/dashboard/data-browser/approved-portfolio/financing (accessed on 23 March 2024).

أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وقدمت جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية الأفريقية وأقل البلدان نموا مساهماتها المحددة وطنيا الأولى على الأقل، ومعظمها قدمت مساهماتها المحددة وطنيا الأولى المنقحة.[٣١] واعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣، قَدم ١٥ بلدا من البلدان الأفريقية الثلاثة والثلاثين الأقل نموا خطط التكيف الوطنية، وكانت الدولة الجزرية الوحيدة في المنطقة التي قدمت خطة تكيف وطنية، وهي مدغشقر، ليست مصنفة على أنها دولة جزرية صغيرة نامية.[٣٢]

ثالثا–التحديات والقضايا الناشئة والفرص المتاحة لتسريع عملية التنفيذ

٢٩- مع تزايد وتيرة وشدة الأحداث الناجمة عن تغير المناخ، ستجد الأسر والمجتمعات المحلية في أفريقيا، لا سيما أفقر الناس وأكثرهم ضعفا، صعوبة متزايدة في مقاومة الصدمات والتعافي منها. وتعد انعكاسات تغير المناخ على الأطفال مثيرة للقلق بوجه خاص. ولكي يتسنى التعامل مع العديد من الصدمات المتزامنة المرتبطة بالمناخ، من المرجح أن يضطر الأطفال وأسرهم إلى اعتماد استراتيجيات يمكن أن تكون ضارة بهم في جوانب أخرى من حياتهم.

٣٠- وتعاني النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة أكثر من غيرهم من الآثار الضارة لتغير المناخ. ولذلك، من المهم، للتأكد من عدم ترك أحد يتخلف عن الركب، أن تشمل الاستثمارات والجهود الرامية إلى التكيف مع المناخ الحرص على وجود خدمات اجتماعية أساسية قادرة على التكيف مع المناخ، لا سيما تلك التي يحتاج إليها الأطفال والشباب وغيرهم من الفئات الضعيفة. وقد أصدرت لجنة حقوق الطفل تعليقها العام رقم ٢٦ (٢٠٢٣)، الذي تقدم فيه إرشادات واضحة بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بحماية حقوق الطفل في مواجهة التدهور البيئي وتغير المناخ. وهذا التعليق العام أداة هامة لتمكين أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات حقوق الطفل والمنظمات التي يقودها الشباب، من الدعوة إلى تسريع الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية منخفضة الكربون والتكيف المراعي لخصوصية الأطفال، بغية حماية الأطفال من آثار تغير المناخ.

٣١- وأي إجراء يُتخذ للتعامل مع التغيرات المناخية سيساعد أيضا على معالجة المشاكل المتصلة بالهجرة. وقد أُطلقت مبادرة 'المهاجرون في البلدان التي تمر بأزمات' في عام ٢٠١٤ بوصفها عملية تشاورية تقودها الدول وأصحاب المصلحة المتعددون لتحسين قدرة الدول والكيانات الأخرى على الاستعداد للأزمات المتعددة التي يتعرض لها المهاجرون والاستجابة لها ومعالجة عواقبها. وفي عام ٢٠١٦، نشرت الدول المشاركةُ المبادئَ التوجيهية لحماية

(٣١) Secretariat of the United Nations Framework Convention on Climate Change, Nationally Determined Contributions Registry. Available at https://unfccc.int/NDCREG (accessed on 16 February 2024).

(٣٢) Secretariat of the United Nations Framework Convention on Climate Change, *National Adaptation Plans, 2023: Progress in the Formulation and Implementation of NAPS* (Bonn, Germany, 2023).

المهاجرين في البلدان التي تشهد نزاعات أو كوارث طبيعية،[٣٣] قُدمت فيها إرشادات عملية غير ملزمة بشأن التأهب للأزمات والاستجابة لحالات الطوارئ والإجراءات التي تُتخذ بعد الأزمات، موجهة إلى الدول وهيئات القطاع الخاص والمنظمات الدولية والمجتمع المدني.

٣٢- ولتشجيع الاستثمار في العمل المناخي، ينبغي منح الأولوية لإبراز هذه الإجراءات باعتبارها فرصة لتعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا. فعلى سبيل المثال، يبيّن التحليل أن كل دولار واحد يُستثمر في التكيف يمكن أن يدرّ عائدا يتراوح بين دولارين و ١٠ دولارات،[٣٤] بينما كل دولار واحد يُستثمر في حلول معيّنة منشأُها الطبيعة يمكن أن يدرّ مبلغا يمكن أن يصل إلى ٣٠ دولارا في صورة فوائد اقتصادية.[٣٥] وقد بيّنت الدراسات أن منح الأولوية للاستثمارات في القطاعات الخضراء، مثل الطاقة المتجددة، وفي سلاسل القيمة المستدامة يولّد قيمة مضافة إجمالية يمكن أن تصل إلى ٤٢٠ في المائة وفي الوقت نفسه يستحدث إلى غاية ٢٥٠ في المائة من فرص العمل الإضافية مقارنة بالاستثمارات المماثلة في القطاعات غير الخضراء.[٣٦]

٣٣- وبينما صدّقت معظم الدول على مساهماتها الأولى المحددة وطنيا، فإن نسبة تصل إلى ٧٢ في المائة من هذه المساهمات تفتقد إلى الخُطط الاستثمارية التي تعد حاسمة إذا أُريدَ لها أن تجتذب الموارد اللازمة لتنفيذها من مجموعة متنوعة من المتعاملين الاقتصاديين، بما في ذلك المتعاملون الاقتصاديون الحكوميون وغير الحكوميين، والرسميون وغير الرسميين، والأفراد والمؤسسات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم الالتزامات المقدمة في إطار المساهمات المحددة وطنيا، التي تبلغ نسبتها في المتوسط ٧٠ في المائة، مصنفة على أنها 'مشروطة'،[٣٧] وهو ما يعني أن تنفيذها يعتمد على الدعم الدولي، الذي بات مستقرا، بل وأصبح راكدا في بعض الحالات.

٣٤- ويتيح الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومفادُه أن ثمة ضرورة عالمية للانتقال بعيدا عن الوقود الأحفوري، فُرصًا غير مسبوقة للبلدان الأفريقية لتحقيق التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، واكتساب القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وتحقيق العدالة الاجتماعية. وتشير التقديرات إلى أن أفريقيا تحوي ٣٠ في المائة من المعادن ذات الأهمية البالغة اللازمة للمسعى

(٣٣) Migrants in Countries in Crisis Initiative, *Guidelines to Protect Migrants in Countries Experiencing Conflict or Natural Disaster* (Geneva, 2016).

(٣٤) Global Commission on Adaptation, *Adapt Now: a Global Call for Leadership on Climate Resilience* (Rotterdam, Kingdom of the Netherlands, Global Center on Adaptation; Washington, D.C., World Resources Institute; 2019).

(٣٥) New Climate Economy, Unlocking the Inclusive Growth Story of the 21st Century: Accelerating Climate Action in Urgent Times (Washington, D.C., World Resources Institute; 2018).

(٣٦) ECA, Building Forward for an African Green Recovery (Addis Ababa, 2021).

(٣٧) Secretariat of the United Nations Framework Convention on Climate Change, Nationally Determined Contributions Registry. Available at https://unfccc.int/NDCREG (accessed on 16 February 2024).

العالمي لخفض صافي الانبعاثات إلى الصفر. فعلى سبيل المثال، تمثل جمهورية الكونغو الديمقراطية ٧٠ في المائة من إمدادات الكوبالت العالمية ولكنها لا تمثل سوى ٣ في المائة من سلسلة القيمة العالمية للكوبالت.[٣٨] ولذلك، فإن المسعى العالمي لخفض صافي الانبعاثات إلى الصفر يتيح لجمهورية الكونغو الديمقراطية فرصة للاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومواردها الوفيرة من الطاقة النظيفة لوضع البلد، بل والقارة، في قلب خطة الكهربة العالمية والتوجه في الوقت نفسه إلى التصنيع بطريقة تتسم بالكفاءة من حيث استخدام الموارد. وبوسع دول أفريقية أخرى اغتنام فرص مماثلة.

٣٥- والحكومات الأفريقية، التي ربما تشعر أنها مدفوعة بالنقص المزمن في التدفقات الفعالة والكافية والقابلة للتنبؤ من التمويل المناخي العام الموجه للقارة، مُهتمةٌ على نحو متزايد بأرصدة الكربون القائمة على رأس المال الطبيعي، وقد وقّع عدد منها بالفعل على صفقات ضخمة في هذا الصدد. ومع ذلك، يتطلب الأمر توخي الحذر، وينبغي عدم الترويج لأسواق الكربون على أنها الحل الشافي الوافي للنقص في التمويل المناخي أو على أنها وسيلةٌ لتحقيق أهداف التخفيف، كما جاء في إعلان القادة بشأن الإطار العالمي لتمويل المناخ الذي استحدث في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف.

رابعا- الرسائل والتوصيات الرئيسية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ تنفيذا متكاملا وبوتيرة متسارعة

٣٦- بما أن أفريقيا تظل المنطقة الأكثر تأثرا بتغير المناخ بلا منازع، فمن الأهمية بمكان الإقرار بالاحتياجات والظروف الخاصة بالقارة في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف، بغية وضع مسارات الانتقال العادل للمنطقة في سياقها، مع أخذ البلدان المتقدمة النمو زمام المبادرة بالاتفاق على أهداف أكثر طموحا لخفض الانبعاثات.

٣٧- ويجب على البلدان المتقدمة النمو تحسين سبل توفير التمويل المناخي لتلبية احتياجات أفريقيا حتى عام ٢٠٣٠، وفضلا عن ذلك، تخصيص موارد مالية جديدة تمثل أكبر طموح ممكن وتحسُّنا مقارنة بالمساهمات السابقة المقدمة لمرفق البيئة العالمية وصندوق المناخ الأخضر.

٣٨- ويجب أن تكون أفريقيا في طليعة من يحدّد عمليات الانتقال العادلة المتمحورة حول الإنسان ومن يقودها ويملك زمام الأمر فيها، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل بلد من بلدانها. وفي هذا السياق، يجب على أفريقيا أن تستخدم مواردها الوفيرة على النحو الأمثل لبناء اقتصادات محورها الإنسان وقادرة على الصمود، بهدف سد الفجوات الإنمائية، وإفساح المجال لتحقيق فوائد اجتماعية

(٣٨) BloombergNEF, “Producing battery materials in the DRC could lower supply-chain emissions and add value to the country’s cobalt”, 24 November 2021.

واقتصادية، واستحداث فرص عمل خضراء ولائقة، وتحقيق التصنيع المستدام، وتمكين النساء والشباب والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية الأكثر عرضة للتأثر بتغير المناخ.

٣٩- ويجب على أفريقيا أن تعمل على تعزيز التكامل الإقليمي وأن تستفيد من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتحقيق انتقالها إلى الأمن الطاقوي والغذائي وأن تتولى استخدام أصولها الطبيعية لمعالجة أولوياتها الإنمائية والحرص على أن تكون مشاركتها في أسواق الكربون شاملةً، ومتسمةً بمعايير عالية النزاهة، ومكمِّلة لجهود التخفيف التي تُبذل على المستوى المحلي. وفي هذا الصدد، ينبغي لأفريقيا أن تفكر في إمكانية استحداث آليات مناسبة لضريبة الكربون، بما في ذلك الرسوم الخاصة بها، لزيادة الإيرادات المحلية الموجهة للعمل المناخي على الصعيد المحلي.

٤٠- وينبغي للدول الأفريقية وشركائها الإنمائيين والقطاع الخاص أن يعملوا معا لوضع أدوات للتمويل المناخي، ونقل المخاطر، وإزالة المخاطر، ودعم هذه الأدوات. وينبغي للدول أيضا أن تفكر في أدوات أخرى مثل مبادلة الديون بتدابير لحفظ الطبيعة ومبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ لسد الفجوة التمويلية، والعمل في الوقت نفسه على تسريع عملية تنفيذ مبادرة الجدار الأزرق العظيم، من بين مبادرات أخرى، بغية تعزيز الاستدامة واستحداث فرص العمل.

٤١- وينبغي منح الأولوية لخفض انبعاثات الكربون في القطاعات الصناعية الحيوية بانتهاج سياسات كفيلة بإزالة المخاطر الملازمة للاستثمار، وبدعم المرونة الاقتصادية وتشجيع الابتكار. وينبغي إنشاء آليات مالية للحد من مخاطر الاستثمار في تكنولوجيات خفض انبعاثات الكربون. ويمكن أن يؤدي تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى تعزيز المرونة الاقتصادية، وذلك بتشجيع الممارسات الصناعية المستدامة وحشد التمويل من القطاع الخاص. وتكتسي برامج تدريب النساء والشباب أهمية قصوى أيضا لتزويد القوى العاملة بالمهارات اللازمة للوظائف الخضراء، وضمان الانتقال العادل نحو اقتصاد منخفض الكربون.

٤٢- ولكي يتسنى التقليل إلى أقصى حد ممكن من أثر النزوح على المناخ، ينبغي تصميم العمل المناخي على المستوى المحلي وفقا للسياق المحلي، وذلك على سبيل المثال ببناء قدرة المجتمع على الصمود، وينبغي تعزيز التنمية القادرة على الصمود أمام تغير للمناخ. وينبغي، في الوقت نفسه، معالجة دوافع النزوح المرتبطة بالمناخ. وبغية تجنب الآثار الضارة لتغير المناخ على المستوطنات البشرية ووضع آليات قوية للتخفيف المنصف، يجب التعجيل بعمليات الانتقال العادل عن طريق الاستثمار في التنويع الاقتصادي وفي إيجاد فرص العمل في الاقتصادين الأخضر والأزرق، مع التركيز على الشباب وعلى العمال المشردين والمهاجرين المتأثرين بتغير المناخ أو المعرضين لخطر التأثر به.

٤٣- ويجب أن يشمل العمل المناخي الانخراط مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجموعات السكانية المتأثرة بتغير المناخ، عبر مجالات مواضيعية مختلفة، على المستويات المحلية

والإقليمية والوطنية والدولية. وفيما يتعلق بعمليات صنع القرار المتصلة بتغير المناخ والتنقل البشري، ينبغي تعزيز التعبئة والشراكات الشاملة وفي المجتمع بأسره عن طريق المشاركة مع القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، والنساء، والأطفال، والشباب، والشعوب الأصلية، والأشخاص المشردين، والمهاجرين، والمجتمعات المتضررة، من بين مجموعات أخرى. وينبغي أن تتضمن هذه المشاركة نُهُجا قائمةً على حقوق الإنسان ومراعية لخصوصية الطفل وللمنظور الجنساني في إدارة الهجرة والعمل المناخي.

٤٤- وبغية صياغة سياسات وخطط قائمة على معلومات موثوقة، ينبغي للشراكات الإقليمية الأفريقية أن تستهدف الابتكار في مجال البيانات، وقابلية التشغيل المتبادل لنظم البيانات القائمة، والبيانات الجديدة المجمعة من التعدادات والدراسات الاستقصائية وغيرها من آليات جمع البيانات.

٤٥- ويجب على الحكومات أن تمنح الأولوية لمحو الأمية المناخية وتنمية المهارات الخضراء. ويتعين تعليم الأطفال والشباب، منذ الصغر، لاكتساب القدرة على التكيف التي سيحتاجون إليها للعيش في عالم بات متأثرا بتغير المناخ. ويعد تعزيز التعليم والمهارات أمرا بالغ الأهمية لإعداد الأطفال والشباب للمستقبل ولأداء دورهم في زيادة الاستدامة. فتغير المناخ يزيد من تفاقم المشاكل التي تواجهها النظم التعليمية في جميع أنحاء العالم.

٤٦- وينبغي للدول الأفريقية أن تستثمر في خدمات اجتماعية للأطفال والشباب والمجتمعات الضعيفة تكون منخفضة الكربون وقادرة على التكيف مع تغير المناخ. ويتيح مثل هذا الاستثمار فرصة هائلة لتعزيز التنمية المنخفضة الكربون وأوجه التقدم في مجال التكيف التي تمس الحاجة إليها.

٤٧- وينبغي للحكومات تسريع الانتقال إلى الاقتصادات الخضراء والزرقاء. وقد دأبت أفريقيا على المشاركة في عمليات الانتقال هذه، التي يتمثل الغرض الرئيسي منها في ضمان تحقيق فوائد اقتصادية وبيئية عن طريق خفض التكاليف البيئية واستهلاك الموارد. ويوجد عدد من الشروط المسبقة للانتقال إلى الاقتصادات الخضراء والزرقاء الشاملة. أولا، يقتضي الأمر وجود دعم قوي في مجال السياسات والمؤسسات، وإرادة سياسية، ونهج ينطوي على مشاركة أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص ومن المجتمع. ثانيا، ثمة حاجة إلى الابتكار التكنولوجي لدعم الاقتصاد بأكمله، بما في ذلك قطاعات الزراعة والصناعة وصيد الأسماك والتعدين والخدمات. ثالثا، يجب دعم الانتقال بما يكفي من التمويل لتمكين البلدان المحدودة الموارد من التقدم نحو مستقبل يتسم بمزيد من الاستدامة.